

## وثائق معلومات البرنامج (PID)

مرحلة التقييم | تاريخ الإعداد / التحديث: 19 أبريل 2021 | تقرير رقم: PIDA244043



أ. البيانات الأساسية للبرنامج			
البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم البرنامج	الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد)
المغرب	P176349	برنامج المغرب المتكامل للإدارة المتكاملة لمواجهة المخاطر الكارثية- تمويل إضافي	P144539
المنطقة	التاريخ المتوقع للتقييم	تاريخ مصادقة المجلس	مجال الممارسة (الرئيسي)
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	28 أبريل 2021	27 ماي 2021	المناطق الحضرية، الصمود و الأراضي
آلية التمويل	28 أبريل 2021	الوكالة المسؤولة عن التنفيذ	
برنامج تمويل النتائج	وزارة الاقتصاد و المالية والإصلاح الإداري	وزارة الاقتصاد و المالية والإصلاح الإداري، وزارة الداخلية	
<b>هدف (أهداف) تطوير البرنامج المقترح</b>			
يكمن هدف تطوير البرنامج (PDO) إلى تحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الصمود المالي في مواجهة الكوارث الطبيعية للسكان المستهدفين في منطقة البرنامج.			
<b>التكلفة و التمويل</b>			
<b>الملخص (بملايين الدولارات الأمريكية)</b>			
130.00	تكلفة البرنامج الحكومي		
100.00	إجمالي تكلفة البرنامج		
100.00	إجمالي تكلفة البرنامج		
100.00	إجمالي التمويل		
0.00	فجوة التمويل		
<b>(التمويل بملايين الدولارات الأمريكية)</b>			
100.00	مجموع التمويل من طرف مجموعة البنك الدولي		
100.00	القرض المقدم من طرف مجموعة البنك الدولي		

## ب. المقدمة و السياق

### سياق البلد

1. حقق المغرب على مدى العقدتين الماضيتين تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا بفضل الاستثمارات العمومية الكبيرة والإصلاحات الهيكلية، إلى جانب تدابير ضمان استقرار الاقتصاد الكلي. حيث استطاعت جهود الاستثمار الكبيرة و نموذج التنمية القائم على كثافة الرأس مال ان تحقق نموا مستداما، و تقدما كبيرا نحو القضاء على الفقر المدقع، و زيادة متوسط العمر المتوقع، و فرص الحصول على الخدمات العامة الأساسية، و تطوير البنية التحتية العامة بشكل كبير، رغم التقصير في خلق فرص عمل كافية، خاصة بين صفوف الشباب و في الحد من التفاوتات الجغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يدفع وباء كوفيد-19 الاقتصاد بشكل مفاجئ إلى ركود حاد، يعتبر الأول من نوعه منذ 1995، إلى درجة يهدد معها المكاسب الاجتماعية و الاقتصادية.

2. ساهمت صرامة الحجر الصحي، و انهيار عائدات السياحة، و تعطل السلاسل العالمية للقيمة و الصدمة الزراعية في تفسير المدى الذي بلغه الركود الاقتصادي بالمغرب في 2020. خلال الربع الثاني من سنة 2020، الذي تزامن على نطاق واسع مع فترة الحجر الصحي المتمثلة في 14 أسبوعا، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 15.1 على أساس سنوي. على الرغم من أن النشاط الاقتصادي بدأ في الانتعاش في الربع الثالث من نفس السنة، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكمش بنسبة 7.1 في المائة. و من ناحية الإنتاج، على الرغم من قلة القطاعات، إلا أن تأثير الأزمة كان شديدا بشكل خاص على قطاع الفنادق و النقل، و على قطاعات التصنيع الأكثر تعرضا للتجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تقلصت القيمة المضافة الزراعية بنسبة 8 في المائة بسبب الجفاف الشديد. أما من ناحية الطلب، فتقلص الاستهلاك الخاص بنسبة 8.7 في المائة، ثم تم تعويضه جزئيا بزيادة قدرها 4.4 في المائة في الاستهلاك العام. و في خضم سياق النشاط المنخفض هذا، بلغ معدل التضخم العام في المتوسط 0.7 في المائة في 2020 و ارتفعت حصة القروض المتعثرة إلى 8.4 في المائة من حافظة ائتمانات للبنوك (بعد أن سجلت 7.6 في المائة في دجنبر 2019).

3. رغم أن وباء كوفيد-19 أثر بشكل كبير على الميزانية، فإن عجز الحساب الجاري انخفض سنة 2020. أدت الزيادة في بعض النفقات المالية و الانكماش الحاد في الإيرادات الضريبية إلى تدهور عجز الميزانية الذي وصل إلى 7.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020. و أدى التوسع المالي و الركود إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 12 في المائة ليصل إلى 77.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كان أداء الحساب الجاري أفضل من المتوقع، حيث أنهى السنة بعجز قدره 1.5%. فقط من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 4.1% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2019)، بسبب الانكماش الحاد للواردات و صمود أجور العمال. حافظ الاقتصاد المغربي على وصوله الجيد إلى التمويل الخارجي، مع مدفوعات كبيرة متعددة الأطراف، و إصدارين ناجحين للسندات السيادية في الأسواق الدولية (1 مليار يورو في شنتبر و 3 مليارات دولار في دجنبر)، و صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة صامد نسبيا. و في هذا السياق، زاد مخزون احتياطي النقد الأجنبي بنسبة 26.6 في المائة سنة 2020، ليصل إلى ما يقرب من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعادل أكثر من سبعة أشهر من الواردات.

4. بعد عدة سنوات من التراجع المستمر، تشير التقديرات إلى أن معدل الفقر (المقاس بخط 3.2 دولار أمريكي لتعادل القوة الشرائية) قد ارتفع من 5.8 في المائة سنة 2019 إلى 7.1 في المائة سنة 2020. كان للأزمة تأثير كبير على سوق العمل، حيث ففز معدل البطالة إلى 11.9% (مقابل 9.2% في عام 2019).

### السياق القطاعي و المؤسسي

5. يعد المغرب من أكثر البلدان تعرضا للأخطار الجيولوجية و المتعلقة بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. بين سنتي 2000 و 2021، شهدت البلاد 18 فيضانا كبيرا، كان آخرها بمدينة طنجة في فبراير 2021، عندما توفي 28 شخصا بعد عاصفة مطرية مصحوبة بفيضانات كبيرة<sup>1</sup>. و وفقا للتقييم الاحتمالي لمخاطر الكوارث في المغرب، و الذي أنجز بقيادة البنك الدولي، يبلغ متوسط الخسائر السنوية للبلاد (AAL) من الكوارث الطبيعية أكثر من 800 مليون دولار

<sup>1</sup> "دراما طنجة: التحقيق جار - Le360.ma 2021/03/04"

<sup>2</sup> دراما طنجة: التحقيق جار - Le360.ma 2021/03/04"

أمريكي. و بسبب موقعه الجغرافي، و التباين الكبير في هطول الأمطار، والتضاريس، يبقى المغرب معرضا بشكل متكرر لفيضانات تكبده خسائر تقدر بأكثر من 450 مليون دولار أمريكي سنويا.<sup>3</sup> كما يؤدي تزايد المناطق الحضرية إلى تفاقم مخاطر الفيضانات، لا سيما في المناطق الساحلية، التي يتركز فيها أكثر من 60 في المائة من السكان وأكثر من 90 في المائة من الصناعة.<sup>4</sup> و يؤثر الجفاف على القطاع الزراعي، خاصة إنتاج الحبوب حيث من المقدر أن يكلف الاقتصاد المغربي حوالي 290 مليون دولار أمريكي سنويا.<sup>5</sup> أما الزلازل فتؤثر على منطقتين محددتين من البلاد: الشمال<sup>6</sup> الذي يشهد نموا اقتصاديا قويا، و منطقة أكادير، أحد المراكز السياحية الرئيسية في المغرب. حيث تكلف الزلازل متوسط خسارة سنوية تزيد عن 90 مليون دولار. و يشكل التسونامي تهديدا كبيرا على سواحل المغرب الأطلسي و البحر الأبيض المتوسط بمتوسط خسارة سنوية تزيد عن 13 مليون دولار أمريكي.<sup>7</sup>

6. **يتحمل المغرب سلفا وطأة تغير المناخ، مما يزيد من تفاقم تأثير الكوارث المرتبطة بالمناخ.** تشير نماذج المناخ العالمي إلى ارتفاع درجات الحرارة من 1 إلى 3.7 درجة مئوية بحلول عام 2060 مع ارتفاع معدل الاحتباس الحراري في المناطق الداخلية من البلاد،<sup>8</sup> بالإضافة إلى انخفاض كبير في معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة 15 في المائة في المتوسط إلى ما يصل إلى 30 في المائة في المنطقة الصحراوية، مما يهدد موارد المياه المحدودة و المتضائلة أصلا.<sup>9</sup> كما ازداد تواتر و شدة حالات الجفاف في العقود الأخيرة، حيث من المتوقع أن يسوء أكثر بفعل تغير المناخ: على سبيل المثال، أثرت فترات الجفاف الممتدة في جبال الأطلس المتوسط في المغرب، و تحديدا مستجمعات مياه أم الربيع، تأثيرا شديدا على توافر المياه. كما تصاعدت حوادث الحرائق، مما تسبب في خسائر تقديرية في المنتجات الغابوية (الخشبية وغير الخشبية) بقيمة 18 مليون درهم في السنة<sup>10</sup>. و من المتوقع أيضا أن يساهم تغير المناخ في ارتفاع مستوى سطح البحر، والذي سيزيد بدوره من مخاطر الفيضانات الساحلية و تآكل السواحل و اندفاع العواصف.

7. **خلال العقد الماضي، قامت الحكومة المغربية بتطوير، إطار سياسة تكيف إدارة مخاطر الكوارث المشتركة / القطاعية و تغير المناخ عبر القطاعات.** منذ بداية سنة 2000، خطت الحكومة المغربية خطوات كبيرة في فهم المخاطر الحرجة من خلال دراسات تقييم المخاطر الحديثة، و تطوير السياسات التنظيمية اللازمة لإدارة مخاطر الكوارث، و تحسين تحديد الأدوار و المسؤوليات بين الوزارات في مجال تخفيض المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية و التعامل معها و التعافي منها. بدعم من المشروع الرئيسي، قامت الحكومة بتحسين نهجها لإدارة الكوارث و المخاطر المتعلقة بالمناخ بالتركيز على تعزيز الحد من المخاطر و التأهب المسبق، لاستكمال أنشطة التعافي اللاحقة. و تحقيقا لهذه الغاية، قامت الحكومة بإصلاح صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ( FLCN ) ليتحول إلى "الصندوق الوطني للصمود" الذي يعمل كممول مشترك هام للاستثمارات المحلية المهيكلة و غير الهيكلية للحد من مخاطر الكوارث. و فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ، توجد سلفا آليات و مؤسسات ذات صلة راسخة يتم التنسيق بينها بشكل مركزي من خلال المركز الوطني للرصد و التنسيق ( CVC ) و الوقاية المدنية، المتواجدين معا تحت إشراف وزارة الداخلية. في سنة 2020، أنشأت وزارة الداخلية مديرية مخصصة لإدارة مخاطر الكوارث، و هي مكلفة بالتنسيق نهج الحكومة العام لإدارة مخاطر الكوارث و التكيف مع تغير المناخ. هيكلا التنظيمي، الذي تمت الموافقة عليه في غشت 2020، ينظم المديرية على أساس خمسة أقسام و 16 وحدة. أخيرا، في فبراير 2021، اعتمدت الحكومة أول استراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث (2020-2030)، و التي تم إعدادها بدعم من المشروع الرئيسي. تتمحور هذه الاستراتيجية حول خمسة محاور استراتيجية و 15 برنامجا.

<sup>3</sup> يمكن الاطلاع على نتائج "تحليل المخاطر الاحتمالية للمخاطر الطبيعية في المغرب" في: البنك الدولي (2013). بناء قدرة المغرب على الصمود: مدخلات استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر و واشنطن العاصمة. (MAD / USD: 0.11 (22/10/2018).

<sup>4</sup> البنك الدولي. (2014). اخفضوا الحرارة: مواجهة الوضع المناخي الجديد. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. تم الاسترجاع من <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/20595>

<sup>5</sup> تستند الحسابات إلى ثلاثة محاصيل فقط. البنك الدولي (2013). بناء قدرة المغرب على الصمود: مدخلات استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر. واشنطن العاصمة. المرجع السابق. (MAD / USD: 0.11 (22/10/2018).

<sup>6</sup> وقع زلزال الحسيمة عام 2004 بالقرب من ساحل شمال المغرب. بلغت قوته زلزال الانزلاق 6.3 ميغاطا. قتل حوالي 630 شخصا، وأصيب 926، و تشرذ ما يصل إلى 15000 شخص في منطقة الحسيمة الأوسع.

<sup>7</sup> البنك الدولي (2013). بناء قدرة المغرب على الصمود: مدخلات استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر. واشنطن العاصمة. المرجع السابق. MAD / USD: 0.11 (22/10/2018)

<sup>8</sup> استنادا إلى توقعات مجموعة CMIP 5، في إطار سيناريو الانبعاثات العالية (RPC 8.5). المصدر: موجز مخاطر المناخ: المغرب (2021): مجموعة البنك الدولي.

<sup>9</sup> الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2016). موجز مخاطر تغير المناخ - المغرب: URL.

<sup>10</sup> [https://www.climatelinks.org/sites/default/files/asset/document/2016\\_USAID\\_Climate%20Profile%20Risk%20Morocco.pdf](https://www.climatelinks.org/sites/default/files/asset/document/2016_USAID_Climate%20Profile%20Risk%20Morocco.pdf)

<https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/morocco>.

8. كما شرعت الحكومة المغربية في تطوير آلية فعالة لتمويل مخاطر الكوارث من خلال اعتماد القانون رقم 110-14 في عام 2016 الذي أدخل نظام التأمين ضد مخاطر الكوارث. يهدف هذا القانون، المدعوم من قبل المشروع الرئيسي، إلى تحسين الصمود المالي للأسر والشركات المغربية ضد الكوارث الطبيعية والبشرية. وينص على وضع نظام مزدوج يضمن التغطية للأسر المؤمن عليها والشركات من خلال أقساط إضافية تتلقاها وتديرها شركات التأمين الخاصة، فضلا عن توفير التعويض الأساسي للأشخاص غير المؤمن عليهم والأسر من خلال صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية. يعمل هذا الصندوق منذ يناير 2020 و يقدم تعويضا ماليا جزئيا، بما في ذلك للفئات الأشد فقرا وضعفا، في حالة الإصابة الجسدية أو فقدان الإقامة الرئيسية. بالنظر إلى الشدة المحتملة للخسائر المرتبطة بالكوارث التي يواجهها صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية، سيتم دعم تمويله بمجموعة من الأدوات المالية وفقا لاستراتيجيته المالية، والتي تم دعمها من خلال المساعدة التقنية من البنك الدولي. إذ وافق البنك الدولي سنة 2019 على قرض سياسة تطوير إدارة مخاطر الكوارث مع خيار السحب المؤجل للكوارث (Cat DDO)، والذي زود الحكومة بخطط ائتمان طارئ ودعم برنامج سياسة يعزز الحكامة والإطار المالي والتشغيلي لصندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية، بالإضافة إلى الإطار المؤسسي للحكومة لإدارة مخاطر الكوارث. في أبريل 2020، تم صرف خيار السحب المؤجل Cat DDO من أجل الكوارث بالكامل لدعم استجابة الحكومة لأزمة كوفيد-19.

### نطاق البرنامج من أجل النتائج

9. المشروع الرئيسي، سيدعم التمويل الإضافي المقترح البالغ 100 مليون دولار أمريكي برنامج إدارة مخاطر الكوارث (P14539) الجاري تنفيذه. تمت الموافقة على هذا البرنامج الحالي في 20 أبريل 2016 بمبلغ قرض أصلي قدره 200 مليون دولار أمريكي مع تاريخ إغلاق في 31 دجنبر 2021. ويكمن الهدف الإنمائي للبرنامج (PDO) للعملياتية الأم في تحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الصمود المالي للسكان المستهدفين في منطقة البرنامج أمام الكوارث الطبيعية. لوحظ تقدم مرضي في تنفيذ العملية الأم وحقق البرنامج من أجل النتائج نتائج ملموسة. إلى غاية مارس 2021، تم صرف 195 مليون دولار أمريكي (97.5% من مبلغ القرض)، بما في ذلك دفعة أولى قدرها 25%. إلى غاية الآن، تم استيفاء جميع النتائج المرتبطة بالصراف (DLRS)، باستثناء المؤشر المرتبط بالصراف رقم 5. وتشمل النتائج الرئيسية للبرنامج ما يلي:

أ. البرنامج الفرعي 1 ("تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات"): إعادة تصميم برنامج متكامل لإدارة مخاطر الكوارث (FLCN) من مجرد أداة للاستجابة لحالات الطوارئ إلى صندوق وطني للقدرة على الصمود يشترك في تمويل استثمارات الحد من المخاطر المتعلقة بالمناخ والحد من المخاطر على المستوى المحلي من خلال طلبات عروض سنوية (CP) ومن خلال مخصصات مباشرة؛ وإنشاء موقع الكتروني تفاعلي لبرنامج متكامل لإدارة مخاطر الكوارث FLCN<sup>11</sup>؛ واعتماد استراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث وإعداد خطة العمل المرتبطة بها.

ب. البرنامج الفرعي 2 ("توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث"): من خلال هذا البرنامج الفرعي، استفاد صندوق التضامن لمواجهة الكوارث من 179 مشروعا للحد من مخاطر الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ (الهيكلي وغير الهيكلي) بحجم استثمار إجمالي قدره 2.65 مليار درهم (290 دولار أمريكي) ومساهمة تمويل مشترك من صندوق التضامن لمواجهة الكوارث بقيمة 954 مليون درهم (105 مليون دولار أمريكي).

ت. البرنامج الفرعي 3 ("تحسين التمويل والتأمين ضد مخاطر الكوارث"): تشمل النتائج الرئيسية اعتماد نظام تأمين ضد مخاطر الكوارث (القانون 110-14) الذي يضع نظاما مزدوجا (1) يضمن التغطية للأسر المؤمن عليها والشركات من خلال قسط إضافي تتسلمه وتديره شركات التأمين الخاصة (تم تأمين ما لا يقل عن 8.9 مليون شخص في 2020)، و (2) توفير التعويض الأساسي للأشخاص غير المؤمن عليهم والأسر من خلال إنشاء صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية (FSEC) من خلال شبه ضريبة تم إنشاؤها حديثا، يتلقى

صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية ما لا يقل عن 200 مليون درهم مغربي (22 مليون دولار أمريكي) كمخصصات سنوية منذ سنة 2020 من خلال إيرادات هذه الضريبة.

10. سيتمدد التمويل الإضافي المقترح لمدة 24 شهرا - و الذي يبلغ حجم تمويله 100 مليون دولار أمريكي- و يوسع نطاق البرنامجين الفرعيين الأول و الثاني للعملية الأم و يكون تاريخ إغلاقه في 31 دجنبر 2023. ستبقى حدود البرنامج الحكومي و البرنامج من أجل النتائج دون تغيير. كما سيبقى الهدف الإنمائي للبرنامج PDO دون تغيير لأنه يظل ذا صلة. كما سيتم الاحتفاظ بمنطقة البرنامج الأصلية المذكورة في الهدف الإنمائي للبرنامج PDO في إطار التمويل الإضافي، حيث يظل النطاق الجغرافي الحالي دون تغيير. ستبقى الترتيبات المؤسسية للصندوق الإضافي دون تغيير عن العملية الأم. بالنسبة للبرنامجين الفرعيين 1 و 2 الموسعين، ستظل وزارة الداخلية -من خلال مديرية إدارة مخاطر الكوارث (DGRN) التي تم إنشاؤها حديثا- الوكالة المسؤولة عن التنفيذ، بالنسبة للبرنامج الفرعي 3، ستظل وزارة الاقتصاد و المالية و الإصلاح الإداري من خلال مديرية الخزينة و الشؤون الخارجية (DTFE) الوكالة المسؤولة عن التنفيذ.

### التغييرات المقترحة

11. سيعمل التمويل الإضافي لمدة 24 شهرا على دعم وزيادة تأثير استثمارات الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث و المناخ، و التي يمولها بشكل مشترك صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) من خلال تمديد نطاق و مدة البرنامج الفرعي الثاني من البرنامج مقابل النتائج (المؤشران المرتبطان بالصرف 2-6). و نتيجة لذلك، يمكن تحسين النتائج المتوقعة للعملية بشكل كبير من حيث: (1) حجم تمويل المشاريع الفرعية المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمناخ؛ (2) بناء القدرات الإضافي لمنفذي المشاريع الفرعية؛ (3) تعزيز نفوذ صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) للتمويل المشترك من الشركاء؛ (4) الوصول إلى عدد أكبر بكثير من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين. و سيعمل التمويل الإضافي أيضا على توسيع البرنامج الفرعي الأول (المؤشر المرتبط بالصرف 1) (عن طريق إضافة النتائج المتعلقة بالتعزيز المؤسسي لمديرية إدارة مخاطر الكوارث (DGRN)، و معايير الأهلية للشركاء المنفذين المدعومين من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، و إعداد خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر الكوارث. و بالإضافة إلى ذلك، سيضاف مؤشر جديد مرتبط بالصرف (DLI9) إلى البرنامج الفرعي 1 لتعزيز نظام الرصد و التقييم لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN)، مما سيعزز بدوره وتيرة تنفيذ أنشطة الحد من المخاطر في إطار البرنامج الفرعي 2.

12. سيتم استكمال التمويل الإضافي المقترح بإعادة هيكلة العملية الأم. كجزء من إعادة الهيكلة، و ستتم مراجعة مؤشر الهدف الإنمائي الثاني للبرنامج (PDO) لتمكين احتساب المستفيدين من المشاريع الفرعية الهيكلية و غير الهيكلية بشكل أفضل، و سيتم تمديد تاريخ إغلاق العملية الأم إلى غاية 31 دجنبر 2023 لتتماشى مع تاريخ إغلاق التمويل الإضافي (AF).

### ت. الهدف (الأهداف) الإنمائي للبرنامج

13. سيظل الهدف الإنمائي للبرنامج ("تحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الصمود المالي للسكان المستهدفين في منطقة البرنامج أمام الكوارث الطبيعية") دون تغيير حيث يظل مناسباً. تظل المؤشرات الحالية للهدف الإنمائي للبرنامج (PDO) الرئيسي ذات صلة و سيتم الاحتفاظ بها؛ لكن سيتم تغيير مؤشر الهدف الإنمائي الثاني للبرنامج (PDO) كجزء من إعادة الهيكلة الموازية لتسهيل احتساب المستفيدين من المشاريع الفرعية الهيكلية مقارنة بالمستفيدين من المشاريع الفرعية غير الهيكلية.

الجدول 1 : مؤشرات الهدف الإنمائي للبرنامج (PDO)

مؤشر الهدف الإنمائي للبرنامج (PDO)	
PDO-1	تمت إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي و هيكل الحكامة الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث

PDO-1	PDO-2-1 المعدل : عدد المستفيدين المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة والمؤهلة للحد من المخاطر الهيكلية (% من النساء)
PDO-2	PDO-2-2 المعدل : عدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة والمؤهلة للحد من المخاطر غير الهيكلية (% من النساء)
PDO-3	الحد الأدنى لعدد الأشخاص في منطقة البرنامج المؤمن عليهم ضد الإصابات الجسدية جراء الأحداث الكارثية
PDO-4	إنشاء و تشغيل صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية ( FSEC ) لحماية غير المؤمن عليهم

### ث. التأثيرات البيئية والاجتماعية

14. تم إعداد ملحق لتقييم النظم البيئية والاجتماعية (ESSA) للبرنامج الرئيسي. الملحق تحديث للتقييم الذي تمت صياغته في عام 2016. ويروم مراجعة أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية المطبقة على البرنامج في ضوء القانون الجديد 19-47 بشأن التقييم البيئي. يوفر التمويل الإضافي فرصة لتقوية نظام المراقبة والإدارة البيئية والاجتماعية من خلال الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجربة البرنامج الرئيسي.

15. تعتبر المخاطر البيئية والاجتماعية (E&S) و التأثيرات السلبية المصاحبة للتمويل الإضافي معتدلة، كما هو الحال بالنسبة للبرنامج مقابل النتائج الرئيسية. تم إنشاء الأنظمة البيئية والاجتماعية E&S لإدارة المخاطر في إطار البرنامج الرئيسي و سيتم استخدامها. تماشياً مع البرنامج الرئيسي، ستظل الأنشطة التي من المحتمل أن تكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على البيئة و الصحة والسلامة مستبعدة من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN).<sup>12</sup> و سيتم التمويل الإضافي في التحقق من أهلية المشاريع المقدمة للحصول على تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) و تحديد أدوات الإجراءات الوقائية<sup>13</sup> التي تنطبق على كل فئة من فئات المشروع بناء على أثارها ومخاطرها البيئية والاجتماعية المحتملة. و بدعم من نقاط الاتصال البيئية والاجتماعية لمنفذي المشاريع ستستمر نقطة الاتصال البيئية والاجتماعية لمديرية مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (DGRN) في مراقبة تنفيذ هذه الأدوات من خلال تقارير الرصد الدورية و الزيارات الميدانية. و سوف تتم مراقبة تنفيذ التوصيات التي تم تقديمها خلال هذه الزيارات من قبل نقطة الاتصال البيئية والاجتماعية لمديرية مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (DGRN). بالإضافة إلى ذلك ، ستستمر عملية الاختيار والتعاقد المتعلقة بالمشاريع الفرعية في تضمين حلقات العمل التدريبية والدعم لمنفذي المشروع. ستستخدم ورش العمل هذا الدليل التقني البيئي والاجتماعي (E&S) كأساس للتدريب. كما أظهر تحليل الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تشكل نظام الإدارة البيئية الوطني مدى ملاءمتها لسياسة البرنامج مقابل النتائج. كما لن يؤدي تحديث القانون 12-03 المتعلق بتقييمات الأثر ، والذي تم إلغاؤه بموجب القانون 17-49 بشأن التقييم البيئي ، إلى أي تعديل في أدوات الحماية الموضوعية للمشروع الرئيسي في الدليل التقني للبرنامج البيئي والاجتماعي (E&S) .

16. **خطة عمل البرنامج**. تم تنفيذ جميع الأنشطة المحددة في خطة عمل البرنامج الأساسي للمشروع الرئيسي، باستثناء نشر الدليل التقني البيئي والاجتماعي (E&S) للبرنامج. سيتم منسقي الشؤون البيئية والاجتماعية في ضمان تنفيذ هذه الخطة و أداء وفعالية نظام الإدارة البيئية. بناء على ملحق التقييم البيئي والاجتماعي (ESSA) ، تم تحديد إجراءات إضافية وسيتم دمجها في خطة عمل البرنامج ، بما في ذلك زيادة الوعي والمعلومات، فضلاً عن بناء القدرات.

### سيتم نشر . الاستشارات

17. مشروع التقييم البيئي والاجتماعي (ESSA) على مختلف أصحاب المصلحة ونشرها على الموقع الإلكتروني لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، مع إمكانية تقديم التعليقات عبر الإنترنت. بناء على مسودة ملحق تقييم النظم البيئية

<sup>12</sup> على غرار العملية الأم ، لن تتم الأنشطة والاستثمارات (1) في أي من مواقع المغرب ذات الأهمية البيولوجية والبيئية (SBEI) ، (2) تحول الموائل الطبيعية بشكل كبير أو تغير بشكل كبير مناطق التنوع البيولوجي و / أو الموارد الثقافية المهمة المحتملة ، أو (3) تؤثر سلباً على الغطاء الحرجي. ستظل الأنشطة والاستثمارات خاضعة للفحص المسبق وسيتم الحفاظ على الأدوات التي تم تطويرها في إطار التقييم البيئي والاجتماعي (ESSA) الخاص بالمشروع الرئيسي.

<sup>13</sup> و تشمل خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMPs)، وخطط إعادة التوطين المختصرة (ARPs) وصحائف المعلومات البيئية والاجتماعية (ESIS).

والاجتماعية المنشور ، سيتم تنظيم ورشة عمل استشارية قبل أو أثناء التقييم، بالتعاون مع وزارة الداخلية و سيتم ذلك عن بعد بسبب واقع جائحة Covid-19 . كما سيتم بعد ذلك صياغة نسخة نهائية من التقييم البيئي والاجتماعي ، حيث ستتضمن التعليقات الواردة خلال مرحلة التشاور . كما سيتم نشر هذا الإصدار على المواقع الالكترونية الخاصة بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (FLCN) والبنك الدولي.

18. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم قد تأثروا سلبا نتيجة لعملية البرنامج مقابل النتائج المدعوم من البنك ، على النحو المحدد في السياسة والإجراءات المعمول بها ، تقديم شكاوى إلى آلية معالجة المظالم القائمة في البرنامج أو خدمة معالجة المظالم التابعة للبنك الدولي (GRS). تضمن خدمة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى المستلمة على وجه السرعة من أجل معالجة القضايا الراهنة . يمكن للمجتمعات والأفراد المتضررين تقديم شكاوهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي والتي تحدد ما إذا كان الضرر قد حدث أو يمكن أن يحدث نتيجة عدم امتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته . يمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد إبلاغ البنك الدولي بالمخاوف مباشرة ، ومنح إدارة البنك فرصة للرد . للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة معالجة المظالم التابعة للبنك الدولي (GRS) ، المرجو زيارة <http://www.worldbank.org/GRS> للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي ، المرجو زيارة [www.inspectionpanel.org](http://www.inspectionpanel.org) .

### ج. التمويل

19. سيتم التمويل الإضافي المقترح بقرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي. ولا يتوقع أن يقدم أي شريك إنمائي آخر التمويل كجزء من البرنامج. ومع ذلك ، فإن أجنحة إدارة مخاطر الكوارث في المغرب مدعومة من قبل العديد من شركاء التنمية بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛ كما أن الحكومة السويسرية، شريك رئيسي في إدارة المخاطر في المغرب من خلال الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) وأمانة التنمية الاقتصادية والتعاون (SECO) ؛ والاتحاد الأوروبي الذي يقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات.

الجدول 2 : تمويل البرنامج (مليون دولار أمريكي)

المصادر	المبلغ (مليون دولار أمريكي)	إجمالي %
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)	100.00	100.00
إجمالي تمويل البرنامج	100.00	
<b>نقطة اتصال</b>		
<b>البنك الدولي</b>		
الاسم:	فيليب ستيفان بيترمان	
التعيين:	أخصائي إدارة مخاطر الكوارث	الدور: قائد الفريق (مسؤول إداري)
رقم الهاتف:	5220 + 81106	بريد إلكتروني: ppetermann@worldbank.org
الاسم:	أنطوان بافاندي	
التعيين:	أخصائي أول في القطاع المالي	الدور: قائد الفريق
رقم الهاتف:	1-202-569515	البريد الإلكتروني: abavandi@worldbank.org
الاسم:	أوغستين ماريا	
التعيين:	أخصائي أول في التطوير الحضري	الدور: قائد الفريق
رقم الهاتف:	5360 + 4290	البريد الإلكتروني: amaria@worldbank.org
<b>المقترض / العميل / المستلم</b>		
المقترض:	وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري	
اتصال:	السيد فوزي لقعج	المنصب: مدير الميزانية
رقم الهاتف:	21253677267	البريد الإلكتروني: <a href="mailto:internet@finances.gov.ma">internet@finances.gov.ma</a>

الوكالات المنفذة:			
		وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري	الوكالة المنفذة:
نائب مدير الخزينة و الشؤون المالية الخارجية	المنصب:	السيد نعمان العصامي	جهة الاتصال:
<a href="mailto:n.alaissami@tresor.finances.gov.ma">n.alaissami@tresor.finances.gov.ma</a>	البريد الإلكتروني:	212537677267	رقم الهاتف:
		وزارة الداخلية	الوكالة المنفذة:
الوالي	المنصب:	م. نصيف	اتصال:
<a href="mailto:anassif@interieur.gov.ma">anassif@interieur.gov.ma</a>	البريد إلكتروني :	00212661349768	رقم الهاتف:

**للمزيد من المعلومات المرجو الاتصال**

البنك الدولي  
 NW ،1818 H Street  
 واشنطن العاصمة 20433  
 الهاتف: (202) 473-1000  
 البريد الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/projects>